

السيارات؛ إن هذه الاعتداءات هي ، في نظر العرب ، شهادات على أن حكومتنا تنتظر بعين الرضى الى هذه الميليشيات ، أو أنها تخشى من اتخاذ اجراءات ضدها » (موشى كول ، « دافار » ، ١٩٨٠/٥/٢٥) . ويتساءل المعلق : في ظل هذا الوضع من سيشارك في مفاوضات الحكم الذاتي الذي تتحدث عنه حكومة بيغن ؟ ويضيف : هل يعقل اننا ، حتى الان ، لم نكتشف المسؤولين عن اخفاء السلاح على سطح المدرسة الدينية ؟ وهل يوجد انسان عاقل يصدق انه يمكن رفع صناديق السلاح على سطح المدرسة دون شركاء في العمل بين طلاب المدرسة ؟ وهل السلطة عاجزة عن كشف القائمين بهذا العمل الخطير ؟ ، ثم يتساءل أخيراً : هل نستطيع ان نضع « قوة من الجيش الى جانب كل بيت عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟ هل نستطيع الاستمرار في اتباع سياسة « اليد القوية » ، واليد الطولى في كل مكان وضد أي كان ؟ يجب أن نتعلم من تاريخ الشعوب الأخرى في الحالات المشابهة » (المصدر نفسه) .

محاولة اغتيال رؤساء البلديات

وعلى خلفية هذه الاستعدادات من قبل المستوطنين الصهائنة ، ويتأييد واضح من كبار المسؤولين في الحكومة والجيش الاسرائيلي ، وقعت محاولة اغتيال بسام الشكعة ، وكريم خلف ، وابراهيم الطويل ، رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة . وبينما اصيب الاولان اصابتين خطرتين ، نجا الثالث في آخر لحظة . ورغم محاولة سلطات الاحتلال إثارة الشكوك والبليلة بين السكان العرب ، حول الهوية الحقيقية لمنفذي الحادث الاجرامي ، فان معظم الاوساط الاسرائيلية أجمعت على ان العمل هو من النوع المحكم جداً ، وأن خبراء عسكريين هم الذين نفذوه ، وان المواد المستخدمة هي من صنع الجيش الاسرائيلي ، إضافة الى أن المتطرفين الصهائنة أنفسهم ، لم يترددوا في الاعراب عن مدى اغتباطهم لتنفيذ هذا العمل ، وسرورهم لوقوعه .

ردود فعل السكان العرب

بعد وقت قصير من وقوع الانفجار في سيارة كريم خلف . رئيس بلدية رام الله ، وصلت اعداد كبيرة من سكان المدينة الى المستشفى الذي نقل اليه ، ونظمت فوراً مظاهرة للاحتجاج . كما أُسربت

النائب يوسي ساريد طالب قوات الامن بفحص المستوى الذي وصلت اليه « القاعدة المسلحة التابعة لغوش ايمونيم ، من ناحية القوى البشرية ، ووسائل القتال ، وخطط التنفيذ [وطالبها] بتفكيك هذه القاعدة ، والعمل لاغائها بكل الوسائل » («عل همشمار » ، ١٩٨٠/٥/١٢) . ورأى ساريد ان كشف مخزن الاسلحة في المدرسة الدينية ، يثبت ان الدولة كلها « تجلس على برميل من البارود » ، وان متطري غوش ايمونيم « يلعبون بالنار » . كما قال ان الدلائل تشير الى أن الخارجين على القانون يستعدون لحرب خاصة ضد العرب ، « وضد اليهود أيضا ، اذا تطلب الامر ذلك » (المصدر نفسه) . وطلبت حركة السلام الآن من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، احباط محاولات التنظيمات العسكرية الخاصة « لأن ارهاب المخربين ، والعنف ، وتنظيمات المستوطنين الخاصة وسياسات الطرد ، ومنع التجول ، والعقاب في كل اتجاه ، وتسليح هؤلاء وهؤلاء ، تثبت ان سياسة « اليد القوية » لم تعط فوائدها على المدى الطويل ، وأن مصلحة اسرائيل الامنية والاخلاقية هي في الانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان العرب ، لقاء اتفاق السلام » (المصدر نفسه) .

وكشف النائب ابراهام كاتس عوز (المعارخ) في لقاء مع اعضاء الكيبوتسيم ، عن النوايا المبيتة وراء اخفاء المتفجرات على سطح المدرسة الدينية ، بأنها كانت ستستخدم « ضد احد المراكز الاسلامية » . وأضاف عوز « ان تزويد اعضاء غوش ايمونيم بالسلاح ، وتأييد شارون لجيوش الحاخام كاهانا ، وبورات ، وليفنغر ، وغوش ايمونيم ، كل هذا يطرح التساؤل عما يعد وزير الزراعة من وراء تسليح جماعات عسكرية صغيرة واذا لم ترد الحكومة بقوة ، سنضطر هيئات شعبية رئيسية في الدولة الى تنظيم الرد المطلوب في مواجهة مثل هذه الجيوش الخاصة » (« دافار » ، ١٩٨٠/٥/٢٦) .

وعلق احدهم على تصرفات حكومة الليكود ، وتسليحها للجماعات الاستيطانية وإثارة موجات الانتقام المتبادل ، في الوقت الذي تتحدث فيه عن المفاوضات والسلام ، وقال « ان هذه الحكومة حطمت كل قاعدة للحياة المشتركة . وان الاستيطان في قلب المناطق العربية الكثيفة بالسكان ، وانشاء ميليشيات خاصة لجماعة غوش ايمونيم ، التي تظن انه مسموح لها بكل شيء : تحطيم الزجاج ، وتدمير